سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة

د/ بوعزيز ناصر
جامعة قالمة

الملخص :

تتناول هذه الورقة البحثية سياسة التجديد ألفلاحي والريفي باعتبارها رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع ألفلاحي في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، والتي تعتبر امتدادا للسياسة السابقة المتمثّلة في المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، المعلن عنها في 28 فيفري 2009 في إطار الندوة الوطنية للتجديد ألفلاحي والريفي، وكذا انعكاسها على أداء القطاع ألفلاحي بولاية قالمة سواء كان ذلك على مستوى الإنتاج أو المساهمة في الدخل و التشغيل على المحلي .

الكلمات المفتاحية: التجديد ألفلاحي، التجديد الريفي ، للتنمية الفلاحية ،الإدماج الزراعي، عقود النّجاعة .

Abstract :

This paper deals with the agricultural and rural renewal policy as a new vision to the Algerian government for the recovery of the agricultural sector in the context of five-year development plan for the period (2010-2014), which is an extension of the previous policy of the National Plan for Agricultural Development and Rural, announced on 28 February 2009 in national conference for renewable agricultural and rural plan, as well as the impacts on the performance of the agricultural sector in the wilaya of Guelma whether on the level of the local production or contribute in income and employment.

Keywords: Agricultural Renewal, Rural renewal, Agricultural development, Agricultural Integration, efficiency contracts.

مقدمة:

شهد القطاع الفلاحي عبر تطورّه أربع مراحل بدءا بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار، وصولا إلى مرحلة التجديد ألفلاحي. حيث من الملاحظ أنّ هذه المراحل اختلفت باختلاف السياسات التنموية من جهة واختلاف تسيير الدولة للقطاع ألفلاحي من جهة أخرى.

و تعدّ سياسة التجديد الفلاحي والريفي (**PRAR**) رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي في إطار المخطّط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)، حيث تعدّ امتدادا للسياسة السابقة والمتمثّلة في المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقد كان الإعلان الرسمي عنها خلال في 28 فيفري 2009 في إطار الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي، الذي وضع أسسها واستراتيجيات تنفيذها.

أولا- أهداف سياسة التجديد ألفلاحي والريفي ومرتكزاتها:

شُرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2009، وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها البلاد[1].

وترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أوت 2008، إذ يحدّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة[2].

1- أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في العناصر التالية[3]:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، تؤكّد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتّبعه

السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال، أي التدعيم الدّائم للأمن الغذائي الوطني مع التّشديد على ضرورة تحوّل الفلاحة إلى محرّك حقيقيّ للنمو الاقتصادي الشامل، ويتجلّى ذلك من خلال الاستراتيجية المقرّرة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القويّ لمختلف الفاعلين الخواص والعموميّين، وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[4].

2- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، دعم القدرات البشرية والدعم التقني.

ا- التجديد الفلاحي:

يركّز التّجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمـــو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

ثم أضيف عاملين آخرين أُنجزا خصّيصا للإنتاج الفلاحي وهما: نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلّاحين والأسعار عند الاستهلاك، ويتمثّل الثاني في عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية[5].

ولتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا، تمّ اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثّل في الآتي:

- إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية ؛
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت والبطاطا ؛
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدّات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعّالة من أجل الحدّ من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظّمات المهنية.

ب- التجديد الريفي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيـــــق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفيـــة، حيث تمّ انجـــاز سياسة التّجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تمّ إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح

الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج عن ذلك إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI) ، حيث كانت سنة 2006 أوّل ما اعتمِدت هذه المشاريع ونقطة الانطلاقة لها[6].

وفي سنة 2008 عُزِّزت هذه الاستراتيجية بالنّصوص القانونيّة والتنظيميّة المشتركة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفيّة ووزارة الداخليّة والجماعات المحليّة مع وزارة الماليّة، السكن والعمران، المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة والصّناعات التقليدية، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسيير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بعد تدارك النقائص وتصحيح طرق التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أنّ أهمية المشروع ذاته الذي ينطلق من فكرة تصوّر للتكفّل بانشغالات سكّان الأرياف من طرف المعنيّين أنفسهم أوّلا قبل التبنّي والقبول النهائي... فالإنجاز مع المتابعة والتقييم[7].

ويعتبر التّجديد الريفي أوسع من التّجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، فهو يستهدف كل الأســـر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصّة الذين يعيشون في المناطق التي تتميّز ظروف المعيشة والإنتـــــــاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

ويُشرك التّجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين[8] (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظّمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسّسات غير الفلاحية، الحرفيّون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...) وتتجسّد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية[9]:

- ✓ تحسين ظروف معيشة سكّان الأرياف (تطوير القرى والمد اشر والمشاتي والقصور)؛
- ✓ تنويع النّشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- ✓ حماية وتثمين التراث الريفي المادّي وغير المادّي.

ج- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية:

- ✓ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- ✓ الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

✓ تعزيز القدرات المادّية والبشرية لكلّ المؤسّسات والهيئات المكلّفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

✓ تعزيز مصالح الرّقابة والحماية البيطرية والصحّة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

و أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التّكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصّص، حيث يتمّ إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد ألفلاحي [10].

ثانيا- استراتيجيات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي و الياتها:

لتحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي وتجسيدها على أرض الواقع، تمّ اتّخاذ آليات متعدّدة الأشكال، تمثّلت في وضع الآلية المالية، وكذا البرامج الكبرى لتفيذ هذه السياسة.

1- استراتيجيات تمويل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

خصّصت السلطات العمومية في إطار المخطّط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014) غلافا ماليّا قدّر بنحو 1.000 مليار دينار لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وكانت موزّعة كالآتي[11]:

➢ برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي: 160 مليار دينار (70%)؛

➢ برنامج تجديد الاقتصاد الريفي: 40 مليار دينار (18%) ؛

➢ برنامج تقوية القدرات البشرية والدعم التقني: 28 مليار دينار (12%).

والشكل الموالي يوضّح ذلك:

الشكل (1): مخصّصات سياسة التجديد الفلاحي والريفي

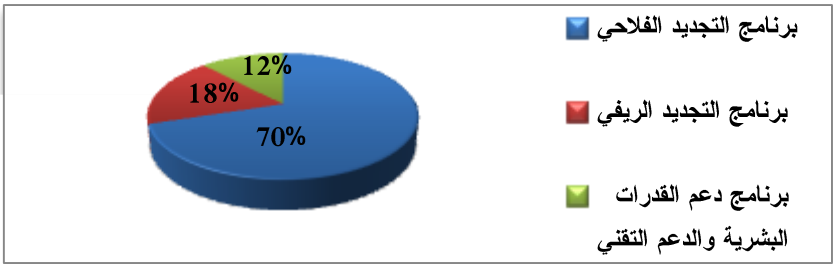

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-"، المصدر سبق ذكره، ص28.

وفي هذا الإطار، فقد تمّ إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي كلّلت بوضع الآليات الضرورية لإنجاح الإستراتيجية الجديدة لتأمين مُولِّدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل،

ويمكن حصرها في النقاط التالية[12]:

✓ إنشاء صندوق لضمان القروض مُوجّه للفلاحين وللأنشطة الريفية؛

✓ تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم والتكوين المهنيين....؛

✓ إنشاء العديد من القروض التمويلية.

2- برامج تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم على النحو الآتي[13]:

ا- برنامج تكثيف الإنتاج.

ب- البرنامج المتخصّص (البذور والشتلات).

ج- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه.

د- برنامج التجديد الريفي.

وتستند كل هذه البرامج السابقة الذكر على الأدوات التالية[14]:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي، وذلك من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع
- النظام الوطني لدعـــم اتّخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق ؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة .

وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي نجاعة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن على النحو الآتي:

- عقد نجاعة للتنمية الفلاحية، تمّ توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية.
- عقـــد نجاعة للتنمية الريفية تمّ توقيعه مع محافظات الغابات.

بهدف تحقيق ما يلي:

- تحسين المعدّل السنوي لنمو الإنتاج ألفلاحي؛
- نموّ الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الزراعي الصناعي ضمـــن الفـــروع؛
- استحداث مناصب الشغل (1,2 مليون معادلة مناصب دائمة.)

ثالثا- واقع تطبيق سياسة التجديد ألفلاحي والريفي في ولاية قالمة

لقد استفادت ولاية قالمة كباقي ولايات الوطن من السياسة الفلاحية الجديدة، فبعد استكمال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000-2008)، تمّ الشروع في تنفيذ سياسة التجديد ألفلاحي والريفي مع مطلع سنة 2010.

1- إستراتيجية تنفيذ سياسة التجديد ألفلاحي والريفي بالولاية

قدّر المبلغ المالي الإجمالي الذي استفادت منه ولاية قالمة خلال الفترة (20009-2013) في إطار تنفيذ السياسة الجديدة بنحو 2.770.145 دينار، في حين أنّ المستهلَك منه وصل إلى 1.213.918 دينار، ما يمثّل 44% فقط من المبلغ المعتمد[15].

وفيما يخصّ العقّار الفلاحي، شهد تحويل عقد الانتفاع الدائم المعمول به سابقا إلى عقد امتياز الخاصّ بأصحاب المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية التّابعة للأملاك الخاصّة للدولة تقدّما ملحوظا، فمنذ انطلاق العملية سنة 2010 إلى نهاية سنة 2013 استقبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بولاية قالمة 5.485 ملف من أصل 5.791 كانت مستهدفة، ما يمثّل 95% من اجمالي الملفّات المستهدفة [16].

والملاحظ من برنامج الدعم المخصّص لتجديد الاقتصاد الفلاحي هو ضعف استهلاك مبلغ الدعم الذي لم يصل إلى النّصف، إذ قدّر بحوالي 44%، ويرجع ضعف نسب الاستهلاك إلى عدّة أمور أهمّها [17]:

✓ مشكل الملكيّة العقّارية، والذي ما زال يعاني منه الكثيـــر من الفلّاحيـــن، إذ لا يتمكّنون من الحصـــــولعلى مختلف أشكال الدعم الفلاحي بسبب عدم امتلاكهم لعقود ملكية تثبت وضعيتهم القانونية؛

✓ بيروقراطية الإدارة المحلية التي تطبقها، إضافة أنّه لا تزال القرارات مركزية، إذ لا تُراعي الاحتياجات الحقيقيّة للولايات، ودون دراسة دقيقة للقدرات الموجودة؛

2- **أهداف عقود النجاعة للفترة (2009-2014)**

أبرمت مديرية الفلاحة ومحافظة الغابات لولاية قالمة هذه العقود مع الوزارة الوصيّة، وأسفرت عن عقود نجاعة خاصّة بالتجديد الفلاحي، وعقود نجاعة خاصّة بالتجديد الريفي.

أ- **أهداف عقود النّجاعة في إطار التجديد الفلاحي** بالنسبة للتّجديد الفلاحي تمّ تحديد أهداف الإنتاج المتوقّعة للفترة (2009-2013) بالنسبة لمختلف الشعب الفلاحية، سواءً ما تعلّق بالإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني على النحو الآتي:

جدول(1)أهداف عقود النّجاعة في مجال الإنتاج النباتي في ولاية قالمة للفترة (2009-2013) الوحدة: قنطار

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	1.355.800	1.532.500	1.779.800	2.045.700	2.272.500
الطماطم الصناعية	800.000	950.000	1.100.000	1.250.000	1.400.000
الخضروات، منها: البطاطا	950.000 400.000	1.500.000 500.000	1.800.000 600.000	2.300.000 700.000	2.600.000 750.000
زراعة الزيتون	49.500	55.000	58.300	61.800	62.700

Source :DSA, (2015): "Contrat de performance (2009-2013)", Wilaya de Guelma.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المصالح الفلاحية لولاية قالمة قد حدّدت أهداف عقود النّجاعة بالنسبة للإنتاج المتوقّع طيلة فترة تطبيق سياسة التّجديد الفلاحي بمعدّل نموّ يختلف من شعبة فلاحية إلى أخرى كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول(2)تطوّر معدّل نمو الإنتاج النباتي حسب عقود النّجاعة في ولاية قالمة للفترة (2010-2013)

الشعب الفلاحية	2010	2011	2012	2013
الحبوب	%13	%16	%15	%11
البقول الجافة	%3	%10	%7	%6
الطماطم الصناعية	%19	%16	%14	%12
الخضروات، منها:	%58	%20	%28	%13
البطاطا	%25	%20	%17	%7
زراعة الزيتون	%11	%6	%6	%2

Source : DSA, Contrat de performance (2009-2013)", Wilaya de Guelma (2015).

من خلال الجدول يتّضح ارتفاع المؤشّر في محاصيل الحبوب، الطماطم الصناعية، الخضروات ومنها محصول البطاطا، حيث بلغت كمتوسط للفترة (2010-2013) 14%، 15%، 30%، 17% على الترتيب.

وهذا ما يدفع بالقول أنّ ولاية قالمة تراهن كثيرا على هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، إذ تحتلّ أهمية استرتيجية في الولاية، سواءً من حيث المساحة الزراعية المخصّصة لها بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة الفلاحية، أو من ناحية الدعم المقدّم لها.

و بالمقابل حدّدت المصالح الفلاحية لولاية قالمة أهداف عقود النجاعة بالنسبة للإنتاج الحيواني المتوقّع طيلة فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي بمعدّل نموّ يختلف من شعبة فلاحية إلى أخرى كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول(3) : تطوّر معدّل نمو الإنتاج الحيواني حسب عقود النّجاعة في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
اللحوم الحمراء	-	%18	%23	%19	%16
اللحوم البيضاء	-	%10	%6	%11	%8
الحليب	-	%9	%11	%10	%20
البيض	-	%13	%12	%6	%7
العسل	-	%7	%7	%7	%7

Source: Programme du Renouveau Agricole- Contrat " D S A, (2015). , Wilaya de Guelma."de performance (2009-2013)-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ اختلاف معّدلات نمو الإنتاج النباتي المتوقّعة بين مختلف المحاصيل الفلاحية، إذ يلاحظ ارتفاع المؤشّر في شعبة اللحوم الحمراء، حيث قدّر معدّل متوسّط الإنتاج المتوقّع للفترة (2009-2013) بـ 19%، كون خصوصيّة المنطقة التي تُعرف بتربية المواشي خاصّة الأبقار والأغنام، زيادة على حجم الدعم المقدّم إلى هذه الشعبة الفلاحية، بينما نفس المعدّل قدّر بـ 9% بالنسبة للحوم البيضاء، أمّا شعبة إنتاج العسل فهي التي لم تراهن عليها المصالح المعنية كثيرا، إذ بقي المعدّل ثابتا عند 7%، نظرا للصعوبة الكبير التي يجدها مربّو النحل أثناء نشاطهم ألفلاحي وعزوف الكثيرين عن تربية النحل، يقابله قلّة التكوين في هذا المجال، وانخفاض العائد في بعض الأحيان.

ب- أهداف عقود النّجاعة في إطار التجديد الريفي:

على غرار أهداف عقود النجاعة الموقّعة في مجال التجديد ألفلاحي، أبرمت عقود النجاعة في إطار التّجديد الريفي، وحُظي بتنفيذها المصالح التّابعة لمحافظة الغابات، كما سُخِّر لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مهمّة تمويل المشاريع. وجاءت الأهداف المسطّرة في هذا الإطار وفقا للنحو الآتي:

الجدول(4) أهداف عقود النّجاعة في مجال التنمية الريفية في ولاية قالمة للفترة (2009-2013)

المشاريع التنموية	الأهداف المسطّرة
تحسين خصائص التربة (هكتار)	1.758,50
حصر وتهيئة المنابع المائية (وحدة)	177
تصحيح المجاري المائية ($م^3$)	53.494
الحرث العميق (هكتار)	775
حفر الآبار (وحدة)	118
غرس الأشجار المثمرة (أشجار الزيتون) (هكتار)	1.710
انجاز قنوات جرّ المياه (متر طولي)	1.400
انجاز الأحواض المائية (وحدة)	02
نزع الأحراش (شجرة)	31.000
تهيئة المسالك الريفية (كم)	30,50
فتح المسالك الريفية (كم)	14,50

Programme du Renouveau Rural-"Conservation des Forets, (2014): , Wilaya de Guelma." Contrat de performance (2009-2013)

يتبيّن من خلال الجدول الأهمية التي توليها الدولة إلى الأقاليم الريفية، لكون الريف المجال الجغرافي لتطبيق مشاريع التنمية الفلاحية بصفة خاصّة، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لولاية قالمة وخصوصيتها الفلاحية استفادت من عديد المشاريع المتعلّقة بالتنمية الريفية، حيث تعدّدت بين فتح المسالك الريفية ودعم الموارد المائية من خلال حفر الآبار وتهيئة المنابع المائية، حيث تتوقّع محافظة الغابات انجاز 118 بئر، وحصر وتهيئة 117 منبع مائي، مع تصحيح المجاري المائية على امتداد 53.494 $م^3$، ويضاف إليها فتح مسالك ريفية على امتداد 14,50 كم وتهيئة أكثر من 30 كم. كما كان الاهتمام كذلك لعمليات الاستصلاح، إذ تتوقّع نفس المصالح غرس 1.710 هكتار من الأشجار المثمرة، تتمثّل خاصّة في أشجار الزيتون.

خاتمة:

بالرغم من كلّ هذه الأهداف التي تحمل في مضمونها إصلاح القطاع الفلاحي والريفي، وضمان الإنتاج وتحسين سبل العيش في الريف، وتقليص الهجرة من الريف إلى المدينة، تبقى نتائجها رهينة بيد من يطبّقها ويجسّدها على أرض الواقع،الشيء الذي يدفع إلى طرح التساؤل التّالي: هل تمّ الوصول إلى النتائج المتوقّعة؟، وما مدى تطبيق برامج التجديد ألفلاحي والريفي على أرض الواقع؟ لأنّه لا يمكن التكلّم عن حجم المبالغ المصروفة والجهود المبذولة بقدر ما يجب التكلّم عن مرد وديتها ، و بالتالي فان تحقيق الأهداف المرجوة مرتبط بتجسيد النقاط التالية:

- زيادة الإنتاج الوطني من المواد الواسعة الاستهلاك (قمح صلب، حليب) لضمان متوسّط حدّ أدنى من معدل التّغطية بنحو 75% من الاحتياجات؛
- عصرنة ونشر التقدّم التّكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، استخدام البذور، المورّثات المحسَّنة)؛
- عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني، وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات؛
- وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع مثل: الحبوب، الحليب، البطاطا، زراعة الزيتون، اللحوم... وخلق شروط استقرار السّوق؛
- تعميم وتوسيع أنظمة الري ألفلاحي، باستهداف 1,6 مليون هكتار في آفاق 2014 مقابل حوالي 900 ألف هكتار (بداية تنفيذ السياسة سنة 2009)؛
- تنمية القدرات الوطنية التي تسمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخصّ تغطية الاحتياجات من البذور والشتلات والمحسّنات الجينية؛
- تحقيق تنمية متوازنة للأقاليم الريفية، منسجمة ومستدامة.

المراجع و الهوامش:

1- لمزيد من التفاصيل حول خطاب الرئيس الذي أعلن فيه عن أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، يرجى الإطّلاع على الرابط:
http://www.minagri.dz/mesures_du_president_de_la_republique.html#
2013/03/4

2- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2010): "الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-"، الجزائر، ص1.

3- MADR, (2013): "le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance", 16éme réunion d'évaluation des cadres le 06/01/2013, Algérie, p2.

4- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-"، ص.5

5- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-"، المصدر سبقذكره، ص7.

6 - نظر في ذلك : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "العرض العام لسياسة التجديد الريفي"، على الموقع: (2013/05/20)
http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

7- المجلس الشعبي الولائي، (2009): "الفلاحة بين سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والتنمية الريفية"، مجلة ماونة (العدد 0)، ولاية قالمة، ص.12

8 - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسارالتجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق-"المصدرسبق ذكره، ص6.

9- MADR, "le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance", Op.cit ,p4.

10- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية"، المصدر سبق ذكره، ص.6

11- MADR, , Op.cit, p4.

12 - حفناوي أمال، (2013): "مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح"، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001) المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص ص.21،22

13-14- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،المصدر سبق ذكره، ص،ص28،6

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2011): "مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل"، الجزائر،.

15- Djaouti M'hand, (2010): "Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord-Sud-Cas de la wilaya de Sétif-", Série Master Of Science (n° 106), Institut Agronomique Méditerranéen de Montpelier, CIHEAM, pp117,118.

16- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر- التجديد الفلاحي والريفي-"، ص.2

17 - احصائيات مقدّمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية في إطار عرض نتائج التنمية الفلاحية بولاية قالمة، قدّمت أثناء زيارة وزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق "عبد الوهاب نوري" للولاية يوم 20 جوان 2014.

18- ONTA, (2014): "Bulletin de renseignement hebdomadaire au 18/12/2013 de l'opération de conversion du droit de jouissance en droit de concession", Wilaya de Guelma